

بلاغ

تحت إشراف المكتب الوطني عقد مجلس التنسيق القطاعي لكليات الطب والصيدلة وطب الأسنان اجتماعاً استثنائياً يوم الأربعاء 22 مارس 2017 بمقر النقابة الوطنية للتعليم العالي وذلك لتدارس المستجدات التي يشهدها قطاعي الصحة والتعليم العالي خاصة ما يتعلق بالتكوين الطبي المستمر والوضعية الحالية لكليات الطب الجديدة بأكادير وطنجة وغياب المراكز الاستشفائية الجامعية بها. كما تطرق الاجتماع إلى الوضعية المزرية التي يعرفها المركز الاستشفائي الجامعي بوجدة بالإضافة إلى سعي بعض الجهات النافذة لمعادلة بعض الشواهد الوطنية ومنح صفة طبيب اختصاصي خارج القانون.

وبعد نقاش مسئول و مستفيض فإن مجلس التنسيق القطاعي يعلن للرأي العام الوطني:

1. تأكيده على أن التكوين الطبي المستمر يجب أن يكون تحت تأطير وإشراف الجامعات وكليات الطب والصيدلة وينبه إلى أن أي تكوين طبي خارج عن هذه الشرعية ستكون له نتائج وخيمة على صحة المواطنين؛
2. يعلن لمن يهمهم الأمر أن التكوين المستمر في المجال الطبي يجب أن لا يخرج عن ما يحدده القانون المنظم للتعليم العالي في هذا المجال، وعليه أن يخضع في تنظيمه المالي للقرار المشترك بين وزارة التعليم العالي ووزارة المالية؛
3. إقراره على أن أي اعتماد للشواهد يجب أن يعهد للهيكل العلمية للجامعات، وللوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك طبقاً للضوابط العلمية والأكاديمية والقانونية الجاري بها العمل؛
4. مطالبته بحل مشكل ميادين التداريب السريرية بأكادير وطنجة وذلك بالتسريع بتشديد مركز استشفائي جامعي بهما لمواكبة انطلاق كليات الطب الجديدة. وفي انتظار بناء هذين المركزين الجامعيين الجديدين ندعو الجهات المعنية إلى تحويل أحد المراكز الاستشفائية الموجودة حالياً بالمدينتين إلى مركز استشفائي جامعي مؤقت وذلك لتمكين الأساتذة من مواصلة عملهم وتمكين الطلبة من إجراء تداريبهم السريرية؛
5. رفضه التام لسعي بعض الجهات لتحويل صفة طبيب اختصاصي لمن خضع فقط لتكوينات جزئية (الطب الشرعي على وجه المثال لا الحصر) ومطالبته باحترام القانون الذي ينص على أن نظام الإقامة هو السبيل الوحيد للتخصص الطبي ببلادنا والذي يقتضي تكويناً أكاديمياً وبدوام كامل لمدة 4 سنوات بالنسبة للتخصصات الطبية و5 سنوات بالنسبة للتخصصات الجراحية؛

6. إعلانه التضامن الكامل والمبدئي مع الأساتذة المساعدين بكلية الطب بوجوده الذين لم يتم ترسيمهم رغم استيفائهم لكل الشروط العلمية والبيداغوجية ومطالبته الجهات المعنية بإيجاد حل عاجل لهذه المشكلة وإعادة الاعتبار لهؤلاء الأساتذة حتى نضمن سيراً عادياً لكلية الطب والمركز الاستشفائي الجامعي بوجوده؛
7. إصراره على ضرورة فتح مناصب كافية للأساتذة المساعدين قصد تعويض الأساتذة المتقاعدين والمستقلين خاصة في المواقع التي تعرف نزيفاً حاداً في عدد الأساتذة؛
8. مطالبته بتحسين ظروف العمل المتدهورة في كليات الطب العمومية والمراكز الاستشفائية الجامعية وذلك لضمان تكوين طبي جيد مراعاة لصحة المواطنين.

المكتب الوطني

